

تتوزل السكينة على قتاديل المدينة

تقي الدين على السبكي



تنزيل الكينة على قناديل المدينة ، تأليف تقي الدين  
 السبكي ، على يد عبد الكافي - ٧٥٦ هـ . كُتِبَ في القرن  
لثالث عشر الهجري .

٨١ ٨١٨ ١٩ - ٨ ١٥٨٢١ م

نسخة حسنة ، خطها نسخ حم ، أضررت بها الأرضة  
 بأخرها بلغة مقابلة سنة ١٢٢٠ هـ

فقهاء المذاهب الإسلامية

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	تنزيل الكينة على قناديل المدينة
اسم المؤلف	تقي الدين أبو الحسن علي السبكي
تاريخ النسخ	١٢٢٠ هـ
عدد الأوراق	١٨
ملاحظات	(كافيه)
القياس	١٦X٢٢
الرقم	٩٥٢٠٨

(٧٥٧ - ٧٧١ هـ)



١٥٠

كتابات **تنزل الشكينة على قناديل المدينة** ،  
**تصنيف الشيخ الامام العالم العلامة المحقق** ،  
**شيخ الاسلام مفتي الامام بقية النعم** ،  
**الكرام تقي الدين ابي الحسن علي** ،  
**ابن عبد الكافي السبكي** ،  
**الله برحمته وعونه امين** ،

في نوبة احقر العباد  
 لرسد العالدين  
 ع





بسم الله الرحمن الرحيم وبه تعق  
 الحمد لله الذي اسعدنا بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم سعادة لا تبعد  
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الولي الحميد واشهد ان محمدا  
 عبده ورسوله الهادي الى كل امر رشيد صلى الله عليه وعلى اله وصحبه صلاة  
 تليق بجلاله لا تزال تعلق بزيد وسلم تسليما كثيرا الى يوم المزيدي  
 فان الله تعالى يعلم ان يرانا فيه ومن علي به فهو بسبب النبي صلى الله  
 عليه وسلم والتجاري اعتمادي في توسلي الي الله في كل اموري عليه  
 فهو وسيلي الي الله في دنيا والاخرة وكل من نعم علي باطنة وظاهرة  
 وانه بلغني انه وقع الكلام في بيع العتاديل الذهب التي بحجرة المقدسة  
 التي هي علي الخير والتقوي مؤسسه ليصرف ثمنها في عمارتها وعمارة الحرم  
 فحصل لي من ذلك هم وغم فاردت ان اكتب ما عدي في ذلك واقدم حديثا  
 صحيحا يكون في الاستدلال من اوضح المسالك فاقول وبالله التوفيق  
 والهداية الى سوا الطريق اخبرنا علي بن محمد بن علي عليه قلت له قري  
 علي الحسين بن المبارك وانت حاضران ابا الوقت اخبره قال اخبرنا  
 ابو الحسن الداودي قال اخبرنا ابن حمويه قال اخبرنا القزيري  
 قال اخبرنا البخاري رحمه الله ولخبرنا جماعة اخرون قالوا سمعنا  
 الحسين بن المبارك بالاسناد المذكور الي البخاري وزاد علي بن محمد  
 ابا عمرو بن الصلاح قال اخبرنا منصور قال اخبرنا الفارسي والشحام  
 والشامادياخي سمعا وابو جدي سمعا واجازة قال الفارسي

وهو

المكتبة  
جامعة الزيتونة  
تحتفظ بالخطوط

وهو محمد بن اسمعيل وابو جدي اخبرنا سعيد الصوفي قال اخبرنا  
 ابو علي السبتي وقال الشحام ومووجيه والشامادياخي وابو جدي  
 اخبرنا الحنفسي قال حدثنا الكشميني قال اخبرنا القزيري ولخبرنا  
 علي بن عيسى بن سليمان السافعي قال اخبرنا ابي قال اخبرنا منجب  
 قال اخبرنا ابو صادق قال اخبرنا كرميه اخبرنا الكشميني قال  
 اخبرنا القزيري قال اخبرنا البخاري قال **باب** كسوة الكعبة  
 حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا **باب** الدين الحارث قال  
 حدثنا سفيان قال حدثنا واصل الاحدب عن ابي وايل قال جئت  
 الي شيبه قال البخاري وحدثنا قبيصة قال حدثنا سفيان  
 عن واصل عن ابي وايل قال جلست مع شيبه علي الكرسي في فناء  
 الكعبة فقال لقد جلس هذا المجلس عمر فقال لقد هممت ان لا ادع  
 فيها صغرا ولا بيضا الا قسمتها قلت ان صاحبك لم يفعل قال  
 هما المران اقصدي بهما وبالا سناد الي البخاري قال كتاب الاعتصام  
 بالكتاب والسنة ثم قال في هذا الباب **باب** الاقداسين  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى واحبلنا للمؤمنين اماما  
 قال ائمة نقدي ممن قبلنا ونعتدي بنا من بعدنا وقال بن عون  
 قلت احبها لنفسني ولاخواني هذه السنن ان يتعلموها ونسألوا  
 عنها والقران ان يتعلموه او يسالوا راعته وبن عوالتاس الامن خير  
 حدثنا عمرو بن العباس قال حدثنا سفيان عن واصل عن ابي وايل



قال جلست الى شيبه في هذا المسجد قال جلست الي عمر في مجلسك  
 هذا فقال هممت ان لا ادع فيها صغرا ولا بصيا الا فتحتها بين المسلمين  
 فقلت ما انت بفاعل قال لم فعلت لم يفعله صاحبك قال هما المران  
 يقعد ابهما واخبرنا البخاري الامام عبد المؤمن الدمشقي قال اخبرنا  
 ابن المقير سمعا قال **باب الفصل في سهل اجازة قال** اخبرنا  
 الطيب ابو بكر اجاز **باب** ابن المقير واخبرنا ابن ناصر اجازة قال  
 اخبرنا ابن السمر قد **باب** الماوردي سمعا قال **باب** ابن السمر قد  
 واخبرنا اخبرنا الخطيب سمعا و**باب** الماوردي اخبرنا ابو علي  
 التستري قال الخطيب التستري اخبرنا ابو عمر والمهاشمي قال  
 اخبرنا ابو علي اللؤلؤي قال **باب** حدثنا ابو داود قال **باب**  
 في مال الكعبة اخبرنا احمد بن حنبل قال **باب** حدثنا عبد الرحمن بن محمد  
 المحاذي عن الشيباني عن واصل الاحديب عن شقيق عن شيبه  
 يعني بن عثمان قال **باب** فقد عمر بن الخطاب في مقعدك الذي انت فيه  
 فقال لا اخرج حتى اقسم مال الكعبة قال قلت ما انت بفاعل قال  
 بلي لا فعلت قال قلت ما انت بفاعل قال لم قلت لان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قد راي مكانه وابوبكر ومما اخرج منكم الى المال فلم  
 يحركاه فقام فخرج واخبرنا القاضي محمد بن عبد العظيم بن السقطي  
 بقرآني عليه عن ابي بكر بن باقا اجازة قال **باب** اخبرنا ابو زرعة  
 سمعا هذا الحديث قال اخبرنا ابو منصور المصموي اجازة ان لم يكن  
 سمعا

سمعا ثم ظهر سماعه قال **باب** اخبرنا ابو طلحة الخطيب قال **باب** اخبرنا بن عمر  
 قال **باب** حدثنا ابن ماجة قال **باب** مال الكعبة حدثنا ابو بكر ابن ابي شيبه  
 قال **باب** حدثنا البخاري عن الشيباني عن واصل الاحديب عن شقيق  
 قال **باب** بعث رجل من بدرهم هدية الى النبي **باب** قد دخلت البيت  
 وشيبه جالس على كرسي فناولته اياه **باب** الكعبة قلت لاولو  
 كانت لي لم انك يحا قال اما لئن قلت ذاك **باب** لس عمر بن الخطاب  
 مجلسك الذي انت فيه فقال لا اخرج **باب** مال الكعبة يعني فقرا  
 المسلمين قلت ما انت بفاعل قال لا فعلت قال ولم قلت لان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قد راي مكانه وابوبكر ومما اخرج منكم الى المال  
 فلم يحركاه فقام كما هو فخرج هذا حديثا صحيح اخرجه هولا الائمة الثلاثة  
 كما ذكرناه وموعده في مال الكعبة ومال الكعبة موما يهدي اليها  
 او ينذر لها واياك ان تعلق فتصدق ان ذلك يصرف الى فقرا الحرم  
 فانما ذلك فيما اذا كان الاهداء الى الحرم او الى مكة اما اذا كان الى  
 الكعبة نفسها فلا يصرف الا اليها ولهذا قال الشيخ ابو اسحاق في  
 المذهب وان نذر الهدى الى الحرم لزمه في الحرم ثم قال وان كان قد  
 نذر الهدى لرتاج الكعبة وعمارة مسجد لزمه صرفه فيما نذر وقال  
 الرازي اذا نذر ان يجعل ما يهديه في رتاج الكعبة وتطيبها قال  
 ابراهيم المروزي بنقله اليها وسيلها الى القيم ليصرفه الى الجماعة  
 المنذورة الا ان يكون قد نص في نذره ان يتولى ذلك لنفسه فهذا

قال في هذا الحديث  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قد نذر الهدى الى الحرم  
 او الى مكة اما اذا كان  
 الى الكعبة نفسها فلا  
 يصرف الا اليها ولهذا  
 قال الشيخ ابو اسحاق  
 في المذهب وان نذر  
 الهدى الى الحرم لزمه  
 في الحرم ثم قال وان  
 كان قد نذر الهدى الى  
 رتاج الكعبة وعمارة  
 مسجد لزمه صرفه  
 فيما نذر وقال  
 الرازي اذا نذر ان  
 يجعل ما يهديه في  
 رتاج الكعبة  
 وتطيبها قال  
 ابراهيم المروزي  
 بنقله اليها  
 وسيلها الى  
 القيم ليصرفه  
 الى الجماعة  
 المنذورة الا ان  
 يكون قد نص  
 في نذره ان  
 يتولى ذلك  
 لنفسه فهذا

رتاج الكعبة  
 المعلق عليه



النعتان يبينان لك ذلك ونقل المذهب اصرح وليس ذلك كما لو  
 نذر المهدي واطلق فانه لم يعين المهدي اليه وهما عينه وهو الكعبة  
 واذا وجدنا ما لا في الكعبة واحتمل ان يكون من هذه الجملة حملناه  
 عليها عملا لا ليد كما ينبغي ان يارب الاملاك علي ما يديهم فكذلك  
 ينبغي ما في الكعبة من الم... ما هو عليه لاخر كما فعل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال... فاستند عمر رضي الله عنه فيما هم  
 به قلت عمر رضي... كما هو هدي وابوبكر رضي الله عنه اعظم  
 منه ورسول الله صلى الله عليه وسلم اعظم منهما والمهدي كله فيما جا  
 به فلا يلزمنا النظر فيما كان سبب هم عمر رضي الله عنه وقد رجح  
 عنه بمجرد ما سمع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر رضي  
 الله عنه وهو اعلم بهما واطوع لهما وقال ابن بطال اراد عمر ان  
 يصرفه في منافع المسلمين نظر الهم فلما اخبره شيعة صوب فعلهما وانما  
 تركاه لان ما جعل للكعبة وسبل لها يجري مجرى الاوقاف ولا يجوز  
 تغيير الاوقاف وفي ذلك ايضا تعظيم الاسلام وحرمانه وتهييب  
 العدو وعن الحسن قال قال عمر رضي الله عنه لو اخذنا ما في  
 البيت يعني الكعبة فقسمناه فقال له ابي ابن كعب والله ما ذلك  
 لك قال لم قال لان الله قد بين موضع كل مال واقره رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال صدقت وقال ابن بطال في صدر كلامه ان  
 عمر راى ان ما فيها من الذهب والفضة لا يحتاج اليه لكثرة ويوجد  
 من

مكتبة جامعة الزيتونة  
 دار الكتب  
 القاهرة

من تبريب البخاري وادخاله هذا الحديث فيه ان حكم الكسوة حكم المال  
 وقال ابن بطال ايضا في كتاب الاعتصام اراد ان يقسم المال  
 الذي تجمع وفضل عن نفقاتها ومورنتها ويضعه في مصالح المسلمين فلما  
 ذكره شيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر رضي الله عنه  
 يعده لم يعرضنا له لم يسعه خلافتها و... الاقتدا بهما واجبت  
 قربا تقدم البيت او خلق بعض الآلة ذلك المال ثمة ولو  
 صرف ذلك في منافع المسلمين كان كانه... من وجهه الذي سبل  
 فيه فان قلت قد ذكر الفقهاء وجهين في هذه المسألة للمسجد وانه  
 هل يملك او لا يملك قلت اصحهما الجواز وانما يصح الهبة له  
 ويتبناها قيمته ويملك ويؤخذ له بالشفعة والوجه الاخر ضعيف  
 ويرد عليه بالحديث الاول رد عليه به بل يكون الوجه خاصا  
 بالهبة المفترة الى ايجاب وقبول وانما الاهدا الى الكعبة فاصله  
 معهود قال الله تعالى هديا بالغ الكعبة وان كان ذلك في القدا  
 لكنه عرف به مشروعية هذا النوع واصافته الى الكعبة وقد اختلف  
 الفقهاء في الوقف على المسجد هل هو وقف على المسلمين او على مصالح  
 المسجد والاصح الثاني والعايل الاول لا يريدانه وقف على المسلمين  
 يصرفونه فيما شاؤوا بل يختص بالمسجد قطعا وانما حمله على جعله  
 على المسلمين اتم القابلون للملك والجماد لا يقبل الملك وجوابه  
 ان الجماد اذا كان له جهة يصرف فيها ويحتاج اليه بذلك يعني الملك

وهو حكم الهبة  
 للمسجد

وهو الاهد  
 للكعبة

وهو الوقف  
 على المسجد  
 وهو المفضل  
 على الاصح



فظهر بها القطع بثبوت اختصاص الكعبة بما يهدي اليها وما يندرج لها  
وما يوجد فيها من الاموال وامتناع صرفها في غيرها لا للفقراء ولا للحرم  
الخارج عنها المحيط بها ولا لشي من المصالح الا ان تعرض لها لنفسها مما  
او تحوها فحينئذ ننظر في كانت تلك الاموال قد ارسدت لذلك  
فتصرف فيه والا فليس الوجه الذي ارسدت له فلا يغير شي عن  
وجهه فالمرصد للبحر في غيره والمرصد للسيرة لا يصرف في  
غيرها والمرصد للعلم لا يصرف في غيرها والمرصد للكعبة مطلقا  
ليصرف في جميع هذه الوجوه ولما لم يعلم قصد من اتى به لكنه  
معد للصرف فان قلت الشيخ ابواسحاق انما قاله في المهدي للرباج  
اما المهدي للكعبة مطلقا فلم يذكره وقد ذكر في المهدي المطلق  
وجهاين قلت الوجهان في المهدي المطلق من غير ذكر كعبة ولا غيرها  
اما المهدي للكعبة فهو مقيد فان قلت قد يقال ان العرف الشرعي  
يقتضي تفرقة علي مساكين الحرم كما في الرباج قلت ذلك ظاهر فيما  
يهدا الى الحرم اعني مكة وما حولها فان القرينة تقتضي ان الاهداء  
لاهلها وكذا فيما يهدا الى مكة ويحتمل ان يطرد فيما يهدا الى الكعبة  
من غنم وابل وبعير لان القرينة تقتضي ذبحه وتفرقة اما مثل ذهب او فضة  
فلا عرف يقتضي ذلك فيه فوجب قصره على مقتضى اللفظ واختصاص  
الكعبة بخصوصها به ويشهد له الحديث الذي صدرنا كلامنا به وقد  
تكلم القضاة في تعيين مكان المهدي الذي يهدا اليه من الحرم او غيره من

البلاد



البلاد وفي تعيين نوع المهدي الذي يهدي هل هو غنم ابل وبق او غنم او  
غيرها وفي اطلاق المهدي وعدم تعيينه بهذا او بهذا او اطلاق المهدي  
للكعبة عن التعيين بمصارفه فلم اقف عليه ولكني ذكرت ما قلته تفهيمها  
والحديث المذكور يعضده **تنبيه** في قلته من الصرف الى وجه  
وجوه الكعبة اذ كان المال علم من حاله وكانت عليه قرينة بذلك  
مثل كونه دراهم او دنانير اما العنادير فيهما والصعاج التي لهما  
فتبقي علي حالها ولا يصرف منها شي ورضي الله عنه صغرا او  
بيضا محتمل للتوعين ولم يعمل اليها صغرها التي كانت ذلك الوقت  
وقد قيل ان اول من ذهب البيت في الاسلام الوليد بن عبد الملك  
وذلك لا ينبغي ان يكون ذهب في الجاهلية وبقي الى عهد عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه ويقال ان الذي عمله الوليد بن عبد الملك على بابها  
صعاج والميزاب وعلى الاساطين التي في بطنها والاركان ستة وثلاثون  
الف دينار وفي خلافة الامين روي عليها ثمانية عشر الفا دينار  
واول من فرسها بالرخام الوليد بن عبد الملك ولما عمل الوليد ذلك  
كانت ائمة الاسلام من التابعين موجودين وبقايا الصحابة ولم يتقل  
لنا عن احد منهم انه افكر ذلك ثم جميع علماء الاسلام والصالحون وسائر  
المسلمين يحجون ويصرون ذلك ولا يتكرونها على ممر الاعصار وفاقا  
الرافعي في كتاب التذرية الكعبة وتطهيرها من القربات فان النكاح  
اعتاد وهما على ممر الاعصار ولم يبد من احد نكاح ولا فرق بين الحرير

في بيان القناديل  
الكعبة  
يروي عن  
مصر اوله ذهب  
البيت

في بيان القناديل  
الكعبة  
يروي عن  
مصر اوله ذهب  
البيت



وغيره وأما ورد تحريم لبسه في حق الرجال لم ذكرنا في باب الزكاة أن الأظهر  
أنه لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة وتعليق قناديلها وكان الفرق  
استمرار الخلق على ذلك دون هذا فلونذر ستر الكعبة وتطيبها صحيح  
وهذا الذي قاله الرافعي في الكعبة وتطيبها صحيح وأما الذي ذكره في  
باب الزكاة من أن الأظهر لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة وقال  
الرافعي في باب الزكاة هو رخصته المصنف بالفضة وجهان أحدهما لا  
كالأواني وأظهرهما نعم أبو حنيفة رحمه الله أكراما للمصنف  
وقال في سير الواقدي ما يدل على حظرها وفي القديم وأجد يد عن حرملة  
ما يدل على الجواز وفي تحليته بالذهب ثلاثة أوجه أحدها الجواز كذا  
وبه قال أبو حنيفة والثاني المنع إذ ورد في الخبر دمه والثالث  
أن كان للمرأة يجوز وللرجل لا يجوز وكلام الصيادلة والأكابر إلى  
هذا الميل وذكر بعضهم أنه يجوز تحلية نفس المصنف دون علاقه المتصل  
والأظهر النسوية وأما سائر الكتب فقال الغزالي لا يجوز وفي تحلية الكعبة  
والمساجد بالذهب والفضة وتعليق قناديلها وجهان مرويان  
في الحاوي وغيره أحدهما الجواز تقيما كما في المصنف وكما يجوز ستر  
الكعبة بالديباج وأظهرهما المنع ويحكي عن أبي إسحاق أنه يستل ذلك  
عن فعل السلف وحكم الزكاة مبني على الوجهين نعم لو جعل المتخذ وقتا  
فلا زكاة فيه بحال انتهى ما ذكره الرافعي رحمه الله فاما المصنف فمن قال  
بالمنع فيه أتما مطلقا وأما للرجل فعل ما حذره أن العاري فيه والحامل

وهو تحلية المصنف

ممن المصنف لا يحل

وهو تحلية الكعبة والمساجد بالذهب

جامعة الزيتونة  
مكتبة المخطوطات

له

ممن المصنف

لم يستعمل للذهب أو الفضة التي فيه ولا ياتي هذا المعنى في الكعبة ولور من  
مصنف لا ينظر فيه رجل ولا امرأة فذلك فادر ولم يوضع المصنف لذلك  
ولكن لينتفع به فلا يلزم من جريان الخلاف في المصنف جريانه في الكعبة وإن  
كان المصنف أفضل للفرق الذي ذكرناه التسمية بين الكعبة والمساجد  
فلا ينبغي لأن للكعبة من التسليم ما ليس بالآخر لا ترى أن ستر الكعبة  
بالحرير وغيره مجمع عليه وفي سرة المساجد فتح الخلاف في الكعبة لكل  
وترجيح المنع فيها أشكل وكيف يكون في صدر هذه الأمة  
وقد تولى عمر بن عبد العزيز عمارة مسجد بني أمية الله عليه وسلم عن الوليد  
وذهب سقفه وإن قيل أن ذلك أمثال امر الوليد فأقول إن  
الوليد وأمثاله من الملوك إنما تصعبوا لفهم فيما لهم فيه عمن يتعلق  
بملكهم ونحوه أما مثل هذا وفيه توفير عليهم في أموالهم فلا تصعب من جنتهم  
فيه فسكوت عمر بن عبد العزيز وأمثاله وأكبر منه مثل سميد ابن السبيب  
وبقية فقهاء المدينة وغيرهم دليل لجواز ذلك بل أقول قد ولي عمر بن  
عبد العزيز الخلافة بعد ذلك وأراد أن يرسل ما في جامع بني أمية من الذهب  
فقبل له أنه لا يتحصل منه شيء ليوم باجرة حكمة فتركه والصفايح التي على  
الكعبة لا يتحصل منها شيء كبير فلو كان فعلها حراما لكانت خلافة لانه  
مؤدي فلما سكت عنها وتركها وجب القطع بجوازها ومعه جميع التكاليف  
الذي يحجبون كل عام ويرون خاف القول مستعصا عجيب جدا على أنه قل من  
تعرض لذكر هذا الحكم فيها أعني الكعبة بمضمونها ورأيها أيضا في كتب



المالكية في الذخيرة العراقية وليس في كلامه تصريح بالتحريم وهذا الذي قلته كلية في تحلية الكعبة بخصوصها بصياح الذهب والفضة ونحوها فلم يثبت ذلك ولا يبعد ولا يمنع من جريان الخلاف في العموية والحرقة فيها لان العموية يزيل ما لا يقدّر من الذي هما قيم الاشياء وتصيب النعدين محمد وورثته ما ليس واعلايه الاسعار وانفساده المالك ولا يمنع من جريان الصافي في سائر المساجد في القسمين جميعا العموية والتحلية على من جرم محل تحلية المسجد بالقناديل من الذهب ونحوها وان حكمها حكم المحل المباح وهذا الزعم مما قاله الرافعي لانه ليس على تحريمها دليل والحرام من الذهب انما هو استعمال المذكور في الاكل والشرب ونحوهما من الاستعمال من اوانيهِ وليس في تحلية المسجد بالقناديل الذهبية ونحوها شيء من ذلك وقد قال العراقي في الفتاوى الذي يتبين لي ان من كتب القرآن بالذهب فقد احسن ولازكاة فيه عليه فلم يثبت في الذهب الا تحريمه على ذكر الامة فيما ينسب اليه المذكور وهذا لا ينسب اليه المذكور في معنى اصل المحل ما لم ينسب اليه الاسراف فان كل ذلك احترام وليس فيه ما ينسب اليه المذكور حتى يحكم بالتحريم ولست اقول هذا عن رأي مجرد لكني رايت في كلام بعض اصحاب ما دل على جوازه وهذا الكلام العراقي في الكتابة بالذهب وفي ذلك ما ذكرناه من تصنيف النعدين لزوال مالية الذهب بالكلية بخلاف التحلية بذهب باق فقد ظهر هذا ان تحلية الكعبة بالذهب والفضة جائز والمنع

منه

منه بعيد شاذ غريب في المذاهب كلها قل من ذكره منهم ولا وجه له ولا دليل يعضده واما سترها بالحرير وغيره فجميع عليه واما قول ابى بكر الساماني من اصحابنا القياس انه لا يجوز فلنيس بجمع واي قياس يقتضي ذلك والقياس انما يكون على منصوص من جملة امرع ولم ينص الشرع على شيء يعاس عليه ذلك واما قول الساماني انه ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد من امة رضي الله عنهم اكر ذلك فيكون ذلك حجة عليه وقد كان عنه يكسوها من بيت المال وذلك من عمر دليل على وجوب كسوها لانه لا يصرف مال بيت المال الا الى واجب وليست هذه هنا الى فائدة وهي ان الكعبة بناها ابراهيم عليه السلام ولم تكن من زمان بيع الجاني فتناول من كسوها على الصحيح وقيل ان اسماعيل كسوها فاني تلك المدد لا نقول ان كسوها كانت واجبة لانها لو كانت واجبة لما تركها الانبياء ولكن لما كسوها تبع وكان من الافعال المحسنة واستمر ذلك كان شعارا لها وصار حقها لها وقرية واجبا لئلا يكون في ازالة الله تعريض من حرمتها فقياس عليه ازالة ما فيها والعياد بانه من صياح الذهب والرخام ونحوه ونقول انه يحرم ازالة ولا يمنع ان يكون ابتداء الشيء غير واجب واستدامته واجبة ومرادي وجوب سترها دائما لا بقاء كل سارة دائما وتقصير القول في ذلك ان السرة التي تكسوها من بيت المال بتصير مستحقة لها بكسوها ولا يجوز نزعها للامام ولا غيره حتى تأتي كسوة اخرى







المقتضية لقياس غير الاكل والشرب عليهما والمقتضية لقياس غير الذهب  
والفضة عليهما فمنهم من قال التشبيه بالاغلام ورد عليه بان هذه العلة  
تقتضي الكراهة لا التحريم واستند من عطل بالعلة المذكورة الي قوله في  
الحديث فانما علم في الدنيا ثم في الآخرة وتاملت فوجدت هذه العلة  
ليست مشروعية الله هي تسليية للمخاطبين عن منعهما وعلة  
للايمانهم بمجازاتهم بحرية لتيسر نفوسهم كما يقول القائل لا آخذ  
هوا في هذا الوقت فاني في وقت الفزع لك من الآن فذلك لم  
تكن هذه علة للتحريم ولو كانت علة متصورة لم يجر تعددها وقال  
بعضهم العلة السرق او الخيلا او كسر قلوب الفقراء او تصيبني النعمتين  
كما قد هنا الاشارة اليه وجميع هذه العلة بالانسية الي ما يستعمل الشخص  
كالاكل والشرب اما تحلية المساجد تعظيما لها فليس فيه شيء من هذه  
العلل وهكذا القناديل من الذهب والفضة لان الشخص الذي اتخذها  
للمسجد لم يقصد استعمالها ولا ان يترى بها هو ولا احد من جهة والذي  
حرم اتخاذها على اصح الوجهين اما حرم ذلك لان النفس تدعو الى الاستعمال  
المحرم وذلك اذا كانت له واما اذا احببها للمسجد فلا تدعو النفس  
الي استعمال حرام أصلا فكيف يحرم وهي لا تشي اواني ورايت المتأهلة قولا  
بتحريمها للمسجد وحيثها من الاواني او مقبضة عليها وليس يصحح  
لاهي اواني ولا في معنى الاواني وقد رايت في القناديل شيئا اخر فانه ورد  
في الحديث في ارواح الشهداء قاي الي قناديل معلقة بالعرش ولعل من هنا  
جعلت

جعلت القناديل في المساجد والافلاك يكفي مسرجة او مسارج تنور  
وكأنها محل النور فلما كان النور مطلوباً في المساجد لمصلين جعلت فيه  
واعلم ان بين الكعبة والمساجد اشتراكا واشتراقا اما الاشتراك  
فلاطلاق المسجد على الكعبة ولا تخايب الله والمساجد بيوت الله  
واما الاشتراق فالمساجد بنيت لذكر الصلاة فيها والكعبة  
بنيت للصلاة اليها واختلف العلماء في ارها فقال صلى الله  
عليه وسلم لا تشد الرجال الا اليها وقال المسجد الحرام الذي  
تشد الرجال اليه يعني ان يقال انه الكعبة وان يقال انه الذي هو  
الذي هو محل الصلاة وفيه مقام ابراهيم قال الله تعالى واتخذوا  
من مقام ابراهيم موضعا للحرم كله شريفا ومكة اشرفه والحرم المحيط به  
بالكعبة الذي هو مسجد اشرفها والكعبة اشرفه وان كانت ليست  
محل الصلاة فهي من جهة التقظيم والتبجيل ازيد ومومن حرمه اقامة  
الصلاة ازيد وذلك الجملة اعظم من هذه فلا جرم كانت في الحلية بالذ  
والفضة احق من المسجد فضعف الخلاف فيها وقوي فيه اعني في التحلية  
التي استمرت الاعصار عليهما واما القناديل فالمقصود منها التنوير  
علي المصلين وهم ليسوا داخل الكعبة فمن هذه الجملة كان المسجد  
بالقناديل احق لكن في الكعبة ما ذكرناه من الرحمان في التبجيل والتعظيم  
فاعتدلا بالنسبة الي القناديل فالسوية بينهما في القناديل لا يابن  
به والاصح منه علي ما احتواه الجواز وعلي ما قاله الراعي التحريم ولا



دليل له لا محالة الاواني ولا مشبهة للاواني ولم يرد فيها شيء ولا فيها  
 معنى ما تحي عنه لانه المساجد ولا في الكعبة فكان القول بغيرها فيهما  
 باطلا ولما ذكر الرافي وغيره الكعبة والمساجد اطلقوا ولا شك ان  
 افضل المساجد ثلاثة المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومسجد بيت المقدس يقول جواز التحلية والعتاديل الذهبية  
 في سائر المساجد فلا بد يقول بجواز الثلاثة بطريق الاولي ومن  
 يقول بالمنع في سائر المساجد في المساجد الثلاثة يعني لكن  
 اطلاقهم محتمل لها وعموم كلامي هذا لا يختص بمسجد المدينة  
 ومسجد بيت المقدس بل في المساجد لان الكعبة غير المسجد المحيط  
 بها فصارت من جملة المساجد التي حصر عليها وينبغي ان يرتب الخلاف  
 فيقال في سائر المساجد غير الثلاثة وحججنا ان اسمها الجواز كما قاله  
 القاضي حسين ومسجد بيت المقدس اولى بالجواز والمسجد مسجد  
 مكة ومسجد المدينة اولى من مسجد بيت المقدس بالجواز ثم المسجد  
 علي الخلاف بين مالك رحمه الله وغيره فمالك يقول المدينة افضل  
 فيكون اولى بالجواز من مسجد مكة وغيره يقول مكة افضل فقد  
 يقول ان مسجد ها اولى بالجواز وقد يقول ان مسجد المدينة الصافي  
 اليه مجاورة النبي صلى الله عليه وسلم وقصد تعظيم بها في مسجده من الحلية  
 والعتاديل وهذه كلها مباحة والمنقول ما قدمناه في مذهبينا اوب  
 يتبين ان الفرق الذي ذكره الرافي مشغول عنه وانه ليس بصحيح  
 وان

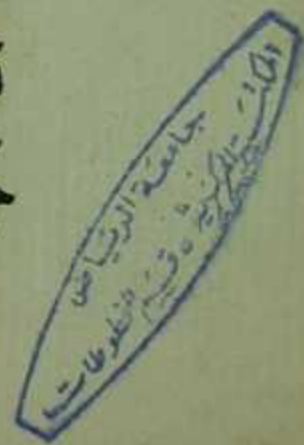
وان قوله ان ستر الكعبة وتطيبها من الغزيات صحيح الآن بعد الشروع  
 واما قيل ذلك فقد قلنا انه لم يكن له اصل وان السرة صارت واجبة  
 بعد ان لم تكن واما كونها قريبة من الاصل وصارت قريبة فعنه نظر واما  
 الطيب فالظاهر انه ليس بواجب وقربة الاصل فيها وفي كل المساجد  
 وان كان فيها اعظم هذا اما لعقني مذهبيها من غير وقف  
 فان وقف المتخذ من ذلك من العتاديل ايج ونحوها فقد قال  
 القاضي حسين والرافي بانه لازكاة في باقي حسين فلا يرد  
 عليه شيء لانه يقول باباحتها ومقتضاها رتقا واذا صح وقفها  
 فلا زكاة واما الرافي فقد رجع تحريمها ومقتضاها انه لا يصح وقفها لهذا  
 العرض واذ لم يصح وقفها تكون باقية علي ملك مالكها وتكون زكاتها  
 مبنية علي الوجهين فيما اذا لم تكن موقوفة فلعل مراد الرافي اذا وقعت  
 علي قصد صحيح او وقعت وقرعنا علي صحة وقفها هذا ما يتعلق بمذهبنا  
 واما مذهب مالك رحمه الله ففي التمدد بين كتيهم ليس في حلية السيف  
 والمصحف والحاتم زكاة وفي النوادر لابن ابي ريد روي ابن عبد الحكم  
 عن ابن القاسم عن مالك ان كان ما في السيف والمصحف من الحلية تبعا  
 له فلا زكاة وفي كتاب بن العرطبي يركي ما حلي به خلاصه مصحف وسيف وخاتم  
 وحلي النساء واجزا من القرآن وذكر غير ذلك وقال فلا زكاة فيه ثم قال  
 وما كان في جدار من ذهب او فضة لو تكلف اخرج منه بعد اجرة  
 من يعمله شيء فليتركه وان لم يخرج منه الا قدر اجر عمله فلا شيء فيه وفي

فقهه مالك



التوارد عن مالك لا يباس ان يحلي المصحف بالفضة وذلك من العتبية  
 من سماع السهبي وفيه ولقد هتيت عبد الصمد ان يكتب مصحفا بالذهب  
 قال وينظر في قبر النبي صلى الله عليه وسلم كيف يكشف ولم يمه ان  
 يشترى بالخيل والنيظ في موطا القعبي عن مالك في المساقاة  
 ومثل ذلك انه يباع وفيه السني من الحلي من الفضة والتشيف  
 وفيه مثل ذلك ولم يري في ابي يونس الناس بينهم يبيعونها ويشتريونها  
 جازية بينهم وقال في الرخوة اما تحلية الكعبة والمساجد  
 بالفضة والعلاق على الابواب والجدران والذهب والورق  
 قال سمعون بركيه الامام كل عام كالعين المحسنة وقال ابو الطاهر  
 وحلية الحلي المخطوكة بالمد ومه والمباحة فيها لانه اقوال اخذها تركي  
 كالمصكوك والثاني كالعرض اذا بيعت وجبت الزكاة حينئذ فيكمل بها  
 المصاب هنا والثالث يخرج على القول بان الحلي والجواهر يجلبه مكان  
 العين فيكمل بها المصاب هنا واما الخنفية فعند ابي حنيفة لا يباس  
 بنقش المسجد بالجص والساج وما الذهب اذا كان من مال نفسه  
 وكذا في سقف البيوت وتحتها بما الرهب وكرهه ابريوسف وعلي  
 قول ابي حنيفة المصحف اولى بالجواز وكذا المسجد واختلفت الخنفية  
 هل نقش المسجد قرية ام لا والصحيح انه ليس بقرية لكنه مباح فالذي  
 تقتضيه قواعد ابي حنيفة ان تحلية المسجد وتعليق قناديل الذهب فيه  
 جاز قال صاحب الكافي لا يباس بنقش المسجد بالجص والساج وما

فمنه كحقيقه



الذهب

الذهب وقال قوله يعني صاحب الوافي لا يباس يدل على ان المستحب  
 غيره قال واصحابنا جوزوا ذلك ولم يستحسنوه ومارده باصحابهم  
 اجمع فابريوسف ما يحالف في المسجد واما يحالف في البيوت وقال  
 القدوري في شرح مختصر الكرخي ان ايا حنيفة في موطا القعبي عن مالك  
 وان ابا يوسف كره ذلك قال فعاي قول في المصحف اولى بترك  
 وكذا المسجد وفي الكافي قيل يكره وقيل يورس في القياس بين المسجد  
 المحرم في الجاهلية والاسلام وكسي عمر في الكعبة وبني داود  
 صلوات الله عليه مسجد بيت المقدس من ابرام والمرم ووضع فيه علي  
 مراس القبة كبريتا احمر يصفي التي عشر ميلا وربية مسجد دمشق مني  
 عظيم وفي ذلك رغب الناس في الجماعة وتظيم بيت الله وكره من  
 اشراط الساعة لا يدل على فحشه علي ان المراد تزيين المساجد وتضييع  
 الصلوات هذا كلام صاحب الكافي من الخنفية قال فان اجتمعت امر  
 المسجد وحاق الضياع بطمع الظلمة فيها فلا يباس به يعني من مال  
 المسجد وفي غيره من الحالة لا يباح من مال المسجد واما يباح من مال نفسه  
 وفي قضية المسنة من كتبهم لو اشترى من مال المسجد شح في رمضان يصح  
 وهذا محمول على ما اذا لم يكن بشرط الواقف ولا جرت به عادة ذلك الواقف  
 وقال السروجي في الغاية شرح الهداية ولا يباس بان ينقش المسجد بالجص  
 والساج وما الذهب وكذا تحلية المصحف بالذهب والفضة وقيل هو  
 قرية وفي الجامع الصغير لغاضي خان منهم من استحب ذلك ومنهم من كرهه



قد اولى من كسبه  
الذهب

قال الانزاري اول من كسا الكعبة تبع ثم الناس في الجاهلية ثم كساها  
النبي صلى الله عليه وسلم ثم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية وكان المأمون  
يكسوها ثلاث مرات الديباج الاحمر يوم التروية والقياطي اول رجب  
والديباج الابيض في سبأ عشرين رمضان واما تذهيب الكعبة فانت  
الوليد بن عبد الملك بن خالد بن عبد الله والى مكة سنة وثلثين  
الف دينار جعلها على هذا الميزاب والاساطين والاركان وذكر في الرقا  
عن احمد ان المسجد بطريق مكة يومهم مجوون بما ذكرناه من اجماع  
المسلمين في الكعبة ذكر ذلك صاحب الطراز من المالكية واما الخياطة ففي  
المعنى من كتبهم لا يجوز تحلية المصحف ولا المحاريب وتناديل من الذهب  
والفضة لانها بمنزلة الانية وان وقعها على مسجد او نحوه لم يصح وتكون  
بمنزلة الصدقة فتكسر وتصرف في مصلحة المسجد فاما قولهم انها بمنزلة  
الانية فليس يصح لما قدمناه واما قولهم انه اذا لم يصح وقعها تكون  
بمنزلة الصدقة فليس يصح لان واقعها انما خرج عنها علي ان تكون  
وقفا دأبها وله قصد في ذلك فاذا لم يصح ينبغي رجوعها اليه فان قلت  
قد قال المتولي من الشافعية لو وقف على تخصيص المسجد وتلويته  
ونقشه هل يجوز علي وجهين احدهما يجوز لان فيه تعظيم المسجد  
واعزاز الدين والساني لان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ترزين  
المساجد في اشراط الساعة والمحقة بترك الامر بالمعروف والنهي عن  
المنكر قلت اما كونه من اشراط الساعة فلا يدل على التحريم واما كونه

الحقة

فمن هذه النسخ

الحقة بترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فالذي ورد ليرفع فيها لم لا  
يرفع فيها الا قليلا فالمدحوم عدم العمارة بالعبادة او الجمع بينه وبين  
الزخرفة او الزخرفة الملحمة عن الصلاة فهي المكروهة اما التخصيص  
ففيه تحسين للمساجد وقد فعله الصحابة ان فمن بعده ولا شك  
ان بنا المساجد من افضل القرب وتحسينه بالحسن الاعمال  
الصالحات فهو صفة القربة وقد رآه المأمون بن منصور رضي الله عنه ما رآه  
فكل ذلك حسن ولا يكره منه الا ما ليس على اهل المصالحين فلا شك  
انه يكره كراهة تنزيه لا تحريم **فصل** هذا ما يتعلق بمكة شرفها  
الله تعالى فتنتقل الى المدينة الشريفة دار الهجرة علي ساكنها افضل  
الصلاة والسلام ونقول فيها المسجد والحجرة المعظمة اما  
المسجد فقد ذكرنا حكم المساجد في التحلية وتعليق القناديل الذهب  
والفضة فيها وقلنا ان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم اولى بذلك  
من سائر المساجد التي لا تشد الرجال الا اليها ومن مسجد بيت المقدس  
وان كانت الرجال تسأل اليه ومن مسجد مكة عند مالك رحمه الله ولا  
اشكال وقلنا انه يحتمل ان يقال با ولويته على مذهب من يقول به  
بتفضيل مكة ايضا لما يخص به هذا المسجد الشريف من مجاورة النبي  
صلى الله عليه وسلم ولذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يمنع من  
رفع الصورت فيه ولم يكن يعمل ذلك في مسجد مكة وما ذاك الا لادب



فما يتعلق  
بالمدينة

عليه



فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب معاملته الآن كما كان يجب  
 ان يعامل به لما كان بين اظهرنا وكانت عائشة رضي الله عنها تسمع  
 الولد يولد والمسحار يضرب في البيوت المطيفة به فنقول لا توذوا  
 برسول الله صلى الله عليه وسلم فممن هذا الوجه فيستحق من التقدير والتوقير  
 ما لا يستحقه غيره قال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا  
 مثل من الف صلاة سواء الا المسجد الحرام فقد مالك يكون افضل  
 من المسجد الحرام بمسحور وعندنا وعند الحنفية والحشوية الصلاة  
 في المسجد الحرام افضل من الصلاة فيه واختلفوا اذا وسع عما كان  
 عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم هل ثبتت هذه الفضيلة له او  
 يختص بالقدرا الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وممن يراي الاختصاص  
 النواوي رحمه الله للاشارة اليه بقوله مسجد ي هذا وراي جماعة  
 عدم الاختصاص وانه لو وسع محاسن فهو مسجد كما في مسجد  
 مكة اذا وسع فذلك الفضيلة ثابتة له وقد قيل ان مسجد النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان في حيازة سبعين ذراعاً في ستين ذراعاً  
 ولم يزد فيه ابوبكر شيئا وزاد فيه عمر ولم يغير صفة بيتايد ثم زاد فيه  
 عثمان زيادة كبيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة والعصه وهي  
 المحص وحيل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج وما الذهب  
 وكان الوليد ارسل الي ملك الروم اني اريد ان ابني مسجد نبينا فاعل  
 اليه باربعين الف دينار واربعمائة روميا واربعمائة قبطيا عما لا وشيا  
 من

وهو اذا وسع  
 عما كان عليه  
 في زمنه صلى الله عليه وسلم

المكتبة  
 جامع الزيتونة  
 في تونس

من الالات العماره وعمر بن عبد العزيز اول من عمل له محرابا وشرافات  
 في سنة احدى وسبعين لم وسعه المهدي علي ما هو اليوم في المتدار  
 وان تغير بناوه **فصل** اما الحجرة الشريفة المعظمة فتعليق القناديل  
 الذهب فيها امر معتاد من زمان ولاسكا انها اولي بذلك من غيرها  
 والذين ذكروا الاخلاق في المساجد لم يذكروا تعرضوا لها كما لم تعرضوا  
 لمسجد النبي صلى الله عليه وسلم وكلم من عاها من اقطار  
 قد اتاهوا للزيارة ولم يحصل من احد الا ان يبل الذهب التي هنا  
 فهذا وحده كاف في العلم بالجواز مع الاراد قد منها عليها مع استمرار  
 الادلة الشرعية فلم يوجد فيها ما يدل على المنع منه فتعني لقطع جوارز  
 ذلك ومن منع اوارام اثبات خلاف فيه فليبينه والمسجد ورات  
 فصلت الصلاة فيه فالحجرة لها فضل آخر مختص بها يزيد شرفها به حكم  
 احدهما غير حكم الآخر والحجرة الشريفة هي مكان المدفن الشريف في بيت  
 عائشة وما حوله ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وسع وادخلت حجره  
 سائبا للمسح فيه وحجرة حفصة هي الموضع الذي يقف فيه الناس  
 اليوم للسلام علي النبي صلى الله عليه وسلم وكانت مجاورة للحجرة عائشة  
 التي دفن فيها صلى الله عليه وسلم في بيتها وذلك الحجر كما دخلت فيه  
 المسجد فاما ما كان غريب بيت عائشة رضي الله عنها فكان للنسوة  
 الثمانية به اختصاص ولكن في تلك البيوت حق السكنى في حياهن  
 فتحصل ان يقال ان البيوت التسعة كانت للنساء التسع لقوله تعالى

وهو على الحجرة عند  
 اهل المدينة



واذكروا ما يتلى في بيوتكم ويحتمل ان يقال انها للنبي صلى الله عليه وسلم  
 لقوله تعالى بيوت النبي وهذا هو الاول ثم بعد هذا هل يكون بعد صدقة  
 ويكون لمن فيها حق السكنى او كيف يكون الحال والظاهر الاول ويحتمل  
 ان يقال انها لمن بعده وتكون قد دخلت بالشر والوقف في المسجد كغيرها  
 من الاماكن وان كان لا فتكون ادخلت في المسجد وان لم يكن لها  
 حكمه وحكم صدقة الله عليه وسلم جار عليها ومن جملة صدقة  
 صلى الله عليه وسلم من المسلمين بالصلوة والجلوس فيها هذا  
 كله في غير المدفن الشريف المدفن الشريف فلا يشمله حكم المسجد  
 بل هو اشرف من المسجد واشرف من مسجد مكة واشرف من كل البقاع كما  
 حكى القاضي عياض الاجماع على ذلك ان الموضع الذي ضم اعضا النبي  
 صلى الله عليه وسلم لا خلاف في كونه افضل وانه مستثنى من قول الشافعي  
 والحنفية والحنابلة وغيرهم ان مكة افضل من المدينة ونظم بعضهم في  
 ذلك جزم الجميع بان خير الارض ما قد حاط ذات المصطفى وحواسها  
 ونعم لقد صدقوا بساكنها علت كالنفس حين ركب ركبها واهلها  
 ورايتها جماعة يستشكرون نعم هذا الاجماع وقال لي قاضي القضا  
 شمس الدين السروجي الحنفى طالق في مذهبه احمسي تصنيفا لم اجد  
 فيها نصا لذلك وقال لي ذكر الشيخ عز الدين ابن عبد السلام  
 لنا اولكم ادلة في تفضيل مكة على المدينة وذكرت انا ادلة اخرى والادلة  
 التي قال ان الشيخ عز الدين ذكرها وقعت عليها ووقفت على ما ذكره

قال الشيخ الاجماع على  
 تفصيل النسخة التي تمت  
 الاشارة الى الرتبة  
 على عرف

الشيخ

الشيخ عز الدين في تفضيل بعض الاماكن على بعض وقال ان الاماكن والارض  
 كلها متساوية وفيضلان بما يقع فيها لا بصفتها قايمة بها ويرجع تفضيلها  
 الى ما ينيل الله العباد فيها من فضله وكرمه وان التفضيل الذي فيها ان  
 الله يحود على عياده بتفضيل اجر العالمين اهكذا قال الشيخ عز الدين  
 رحمه الله وانا اقول قد يكون كذلك وقد مر آخر فيها وان لم  
 يكن محل فان قبر النبي صلى الله عليه وسلم به من الرحمة والرضاء  
 والملايكة وله عند الله من المحبة له ولم يزل يقول عن ادراكه  
 وليس لمكان غيره فكيف لا يكون افضل وليس محل عمل لئلا لا  
 ليس مسجد اوله حكم المساجد بل هو مستحق للنبي صلى الله عليه وسلم  
 فهذا معنى غير تصنيف الاعمال فيه وقد تكون الاعمال مصاعفة فيه  
 باعتبار ان النبي صلى الله عليه وسلم حي واعماله فيه مصاعفة اكثر من  
 كل احد فلا يحسن التصنيف باعمالنا نحن فافهم هذا ايتشرح صدرك  
 لما قاله القاضي عياض من تفضيل ما ضم اعضا صلى الله عليه وسلم باعتبار  
 احدهما ما قيل ان كل احد يدفن بالموضع الذي خلق منه والثاني تولى الرحمة  
 والبركات عليه واقبال الله ولو سلمنا ان الفضل ليس للمكان لذاته  
 لكن لاجل من حل فيه اذا عرفته هذا المكان له شرف على جميع المساجد  
 وعلى الكعبة فلا يلزم من منع تعليق قناديل الذهب في المساجد والكعبة  
 المنع من تعليقها هنا ولم زاحدا قال بالمتع هنا وكما ان العرش افضل  
 الاماكن العلوية وهو انما يدل كذلك هذا المكان افضل الاماكن الارضية

ما ذكره القاضي عياض في كتابه من ان هذا المكان له شرف على جميع المساجد والكعبة  
 ما ذكره القاضي عياض في كتابه من ان هذا المكان له شرف على جميع المساجد والكعبة  
 ما ذكره القاضي عياض في كتابه من ان هذا المكان له شرف على جميع المساجد والكعبة  
 ما ذكره القاضي عياض في كتابه من ان هذا المكان له شرف على جميع المساجد والكعبة



فما سبب ان يكون فيه فتاديل ويتبعني ان يكون من اسرف الجواهر كما ان  
مكانها اسرف الاماكن فتقليل في حقها الذهب والياقوت وليس المعنى المقصود  
هناك للتحريم موجودا هنا في التسمية المنع والتعديل الذهب ملك لصاحبه  
يتصرف فيه بما يشاء فان وقته هناك الرأى لذلك المكان وتعتزما يصح وقته  
ولا زكاة فيه وان لم يورثه انصر على الهدية له صح ايضا وتحول عن ملكه يعين  
من صح قبضه لذلك مستحقا لذلك المكان وكذلك المهدى للكلية  
مستحقا لها وكذلك المستحق للمكان كالسندور للكلية وقد رآه هنا  
فيقال انه مستحق للنبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم حتى  
واما يحكم بالقطاع ملكه بموته عما كان في ملكه وحيلة صدقة بدين اما هذا  
النوع فلا يمنع ملكه له وهو الذي في اذهان كثير من الناس حيث يقولون  
هذا للنبي صلى الله عليه وسلم ولم هذا اذا لم يحمله وقفا وان حمله وقفا فالمو  
عليه كذلك اما نفس الحجة الشرعية كالكلية واما النبي صلى الله عليه وسلم  
ففسد على ما قلناه وقد يقول قائل الوقف حيث صح لا بد ان يكون  
لمنفعة مقصودة ومنفعة تزيين ذلك المكان به غير مقصودة للشرع  
وتذهب منفعة ذلك الذهب بالكلية لانه لا غاية له بصير اليه واذا كانت  
القيمة تزيين الرتبة فنقول **منفعة** في الدنيا الرتبة والسقيم لها هو  
مستحق الى النبي صلى الله عليه وسلم وبما ذكر المهدى له فيذكر به وذلك  
مقصود لبيان صدق في الاخرين وتركتا عليه في الاخرين واذا قامت  
القيامه محمد نوابه ورجاء يحيى ذلك الذهب بعينه فان الله تعالى ما لك

الدنيا والاخرة وما فيها وموحي اهل الجنة بالذهب والجنين بالفضة  
وربما ما في تلك الفضة والذهب بعينها فيجاني بها صاحبها جزاء اولاد  
من حشمه ومن عنده فليس بذلك او ليس بمسألة النبي صلى الله عليه وسلم  
له في تلك الدار وهذه نكته لطيفة وحيث قال الله ملك للنبي فلا زكاة فيه  
ايضا كما لا زكاة في مال الكعبة وان كان محله الزكاة وان تعلقت  
بالمال فلا بد من ملك مال الكعبة معين لها امام **الامم** للكلية  
في دار التكليف واما ما قدمناه عن سبب **منفعة** في ان الامام  
يركبه كل عام كالعين المحبوسة فحيث **فصل** مستغنى في اخبار المدينة  
ابو الحسين يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبد الله الهاشمي فقال في هذا  
الكتاب حدثنا هارون بن موسى الغروي قال حدثنا محمد بن يحيى عن عبد  
الرحمن بن سعد عن عبد الله بن محمد بن عمار عن ابيه عن جده قال **اتي**  
عمر بن الخطاب بحجرة من فضة فيها تماثيل من السام قد نفها الى سعد جده  
المودنين فقال **اجرمها في الجمعة وفي شهر رمضان** قال فكان سعد  
يجرمها في الجمعة وكانت توضع بين يدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه حتى  
قدم ابراهيم بن يحيى بن محمد بن العباس المدينة والياسنة سنة ثمان ومائة  
فامر بها فغيرت وجعلت صلاحا وهي اليوم بيد مولى للمودنين قال **ابو**  
**عسار** هم دفعوها اليه ابن عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد القرطبي صنفه  
ابن معين وعبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرطبي صنفه ابن معين  
ايضا ومحمد بن عمار حسن له الترمذي فلو سلم ممن دونه كان جيدا والحج



مما يستعمل وقال الفقهاء انما اذا احتوي عليها حرام ومقتضى اشتراطهم  
 الاحتواء ان هذا الصنيع غير حرام لكن الفرق ان ذلك استعمال فاما ان  
 يكون الخدينا ضعيفا واما ان يكون احتمل ذلك لاجل المسجد فمقتضى انه  
 فتكون العناديل بطريقا لا اذا استعمال فيها **فصل** اذا كانت  
 العناديل في الحجرة المفضة ولا حق فيها لاحد من العترة كما لا حق  
 لهم في مال الكعبة وكذا في غيرها لما يحتاج اليه من عمارة مسجد النبي صلى  
 الله عليه وسلم وحرمه الحجرة كما لا حق فيها للفقراء لما ذكرناه من  
 المغارة بين الحجرة والمسجد فلا يكون الذي لاحدهما مستحقا للآخر ولا  
 له حق فيه واما الحجرة نفسها لو فرض احتياجها الى عمارة او نحوها هل يجوز  
 ان تصرف من العناديل فيها الذي يظهر المنع فليست العناديل كالمال  
 المصكوك المعد للتصرف الذي في الكعبة لان ذاك انما اعد للتصرف واما  
 العناديل فما اعدت للتصرف واما اعدت للبقاء وليس قصد صاحبها  
 الذي اتى بها الا ذلك سوا او قتها او اقتصر على اهدائها فتبقى مشقة  
 لتلك المنفعة الخاصة وهي كونها معلقة بترتيبها والعمارة التي يحتاج  
 اليها الحجرة او الحرم ان كان هناك اوقاف يعمرها والا فيقوم بها المملوك  
 من اموالهم طيبة قالوا نعم قال النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم والذي قاله  
 الخليفة انما اذا بطل وقفها تصرف الى مصالحه ليس بصحيح قطعا والذي  
 قاله اصحابنا من ان الموقوف للمسجد يصرف في مصالحه لا ياتي هنا لان ذاك  
 فيما لا يقصد واهبه حجة معينة اما لو قصد حجة معينة فيعتان كما لو قالوا

وصالح للفقراء  
 في مال الحجرة

جامعة الزيتونة  
 دار الكتب  
 رقم ١٠٠٠٠

في الاهداء الرناج الكعبة او لتطعيمها ان يتبين صرفه في تلك الحجة وليس هذا  
 كما اذا وهدى لرجل درهمين صرفه في شئ عينه حتى ياتي فيه خلاف لان  
 ذاك في الهبة لمقصود عدوها وكونها لمن ادعى يقتضي ذلك وهذا الاهداء  
 لما يقصد من الهبات فاي حجة قصدتها لم يعدل عنها **فصل** في العناديل  
 بعد تعليق هذه العناديل في الحجرة وصيرها لا يوقف او ملك باهدا  
 او نذر او هبة لا يجوز ان يملكها وان لم يمسسها في الاول ولها  
 ولا قرية صارت سفارا ويحصل بسببها لنفس من فحبب اذامتها  
 كما قدمناه في سورة الكعبة استدامتها ولبية وايتداوها غير واجب  
 فلم يحصل وقف ولا مملوك ولكن احضرها صاحبها وعلفها هناك  
 مع بقاءها على ملكه لقصد تعظيم المكان وانفسابه اليه فيبقى له ان  
 ان لا يزيلها ما امكنه عدم انزالها لان السفار الحاصل بها والنقص  
 الحاصل بزيولها موجود هنا كما هو موجود في التي خرج عنها فتجسدي عليه  
 من تغييرها او تغيير عقده مع الله تعالى ان الله لا يغير ما بقوم  
 حتى يغيروا وما با نفسهم هذا في الباطن وانما يمكن في الظاهر منها اذا  
 علم منه بان كانت باقية في يده واستشهد عليه بذلك عند تسليمها  
 اما اذا لم يعلم واخضرها لناظر المكان او القيم عليه وتسلمها منه كما  
 عادت النذور والهدايا لم يجاب طلبها تراعى انما لم يكن خرج عنها فلا  
 يقبل قوله بعد ما اقتضاه فله وقرائنه من الاهداء كما لو اهدى هدية  
 واتبعها لم يجازع ان لم يكن قصد التخليك فان العقل الظاهر الدال عادة

في يجوز ان لا



وعرفهم القرائن كاللفظ الصريح **فصل** مسبب كلامي في ذلك اني سئلت  
عن بيع القناديل الذهب التي بالحجرة المنظمة الشريفة وان بعض الناس  
يقصد ببيعها العمارة الحرم الشريف النبوي علي ساكنة افضل الصلاة والسلام  
والرحمة فانكرته واسبته اما انكاره فمن جهة الفقه لان هذه القناديل  
ان كانت وقفا صحيحة يبيع بها ومن يقول من الخبايا ببيع الاوقاف  
من خراجها او من اية التالين يقول ابي يوسف في الاستيذان  
انما يقول بذلك ان يبيع من الاوقاف بقدر الامكان واما هنا  
فمقصد الاوقاف ابعادها لمنفعة خاصة وهي التزيين فبيعها للعمارة  
معتود لهذا الغرض وان كانت ملكا للحجرة كالمملك للمسيح فكذلك لما  
قدمناه ان قصد الاتي بها ادخالها لهذه الجهة وان جعل حالها فيجعل  
علي احدي هاتين الجهتين فيجتمع البيع ايضا وان عرف لها مال ذلك معين  
فامر حاله وليس لنا تصرف فيها وان علم انها ملك لمن لا يرجي مخرجه  
فتكون لبنيت المال ومعاذ الله ليس ذلك واقعا وانما ذكرناه لضرب  
التقسيم حتي يعلم انه لا يتسلط علي بيعها للعمارة بوجه من الوجوه  
فلم يكن في الفقه وجه من الوجوه يقتضي ذلك ولو فرضنا ان هذه مما يجب  
الزكاة فيها ففي هذه المدد قد ملكه الفقهاء في كل سنة ربيع الشر فتكون  
قد استغرقت بالزكاة الاقل بضاب فيجب صرفها اليهم ولا يباع فعلي  
كل تقدير لا مساع للبيع وهذا هو وجه انكار اياها واما الاستيعاب  
فلما يبلغ المملوك في افطار الارمن اننا ليقنا قناديل نبينا للعمارة حرمه  
وعن

17  
وحتى نغديه بانفسنا فضلا عن امواتنا وما برحت المملوك ليعرون هذا  
الحرم الشريف ليعفرون بذلك وقد ذكرنا عمارة الوليد بن عبد الملك له ثم  
المهدي ثم المتوكل فانزرا الحجرة بالرخام ثم جدد التاريز وزويان زكي في خلافة  
المعتقي وعمل لها سببا كما من حسب الصدر الايقوس وكانت الستائر الحرير  
فاتي اليه من الخلفاء وفي ليلة الجمعة مسهل سنة اربع وخمسين  
وسمائية وقعت قاريا لمدينة فاحترق من المسجد وبعض سائر  
الحجرة فلبثوا الي الخليفة المستمق بناع والآت من بغداد  
وابتداء العمارة اول سنة خمس وخمسين وعمره ولم يحسب واعلي ازالة  
ما وقع من السقوق علي العبور حتي يطالها المستقيم واشتغل  
المستمق بالستائر فسقطوا الحجرة ووصل من مصر آلات العمارة في  
دولة المنصور علي ابن المعراييك ووصل من اليمن من ملكها شمس الدين  
المظفر يوسف ابن المنصور عمر بن علي بن رسول الآت والحنساب وتسلط  
بمصر المظفر قطر واسمه الحفائي محمود بن ممدود ابن تحت جلال الدين  
خوارزم شاه وابوه ابن عمه وقع عليه السبا فبيع بدمشق وسمي  
قطر واشتغل بالستائر حتي كسرهم في عين جالوت ومات في دون السنة  
وتسلط الملك الظاهر وكان صاحب اليمن ارسل منبرا من صندل  
فقلعه الملك الظاهر وارسل منبرا من جهته وكمل عمارة والمملوك  
يفعلون ذلك افتخار اياه وادته ورسله عنى عنهم  
نفس النبي ادي اعلي الانفس فاتبعه في كل التوايب وايتشي



وأترك حظوظ النفس عنك وقول لما لا ترجي عن نفس هذا الانفس  
 تردى الردي واحميه كل مله فلقد سعدت اذا خصصت بأبواب  
 ان تستلي بصعد بروحك في العلي بيد الكرام على ثياب سندس  
 وتزني ما ترصين من كالمنا في مقعد عند المليك مقدس  
 او ترجعي بنعمة تحا بها وبذخاير ترجيد وترأسي  
 ما انت حتي لا تكون رية لمحمد في كل هول مبلس  
 ما في حياتك بقدر ان مات تخلفه جميع الانفس  
 فمحمد بجياته تهدي الاسم وتنمي سدف الظلام الخدوس  
 ويقوم دين الله ابيض ظاهرا في غيظ ابليلس اللعين الانجس  
 اعظم بنفس محمد ان تقدا اهون بنفسك يا اخي والخمس  
 نظمت هذه الابيات في سنة سبع وثلاثين وسمي ما به في كلام تفسير  
 قوله تعالى ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن  
 رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم عن نفسه والآن ردت فيها هذا المعاني  
 العارض ولغيره اعلا البقاع وخيرها نراك على التقوي اجل مؤسس  
 فبطيبة طاب الري وتزليها اركي قراني كل واد اقدس  
 ادي عمارتها ومسجدها بما احوي وفي كل البرية قاسي  
 اني يحون علي بيع حساساتي في ذاك بالتمن الاقل الانجس  
 لو جاز بيع النفس لعت وكان في فخر ذاك الرف اسرف ملبس  
 صلى عليه الله كل دقيقة عند الخلايق ناطق او اخرس  
 فصل

جامع النسخ  
 المكتبة  
 في دار  
 الخزانة  
 في دار  
 الخزانة

**فصل** الكعبة والحجرة الشريفة قد علم حالها الاولي بالنس للمحدث الولد  
 الذي قدمناه والثانية بالالحاق به وبالقطع بقطبها وفي كثير من البلاد  
 غيرهما اما كن ينذر لها ويهدي اليها وقد نسيال عن حكمها وبيع النظر في  
 انها هل تلحق بحد من المكاتب وان لم تبلغ مرها ولا وقد ذكر الرافي عن  
 صاحب التهذيب وغيره انه لو نذر ان يبيع بكذا علي اهل بلده عنه  
 يجب ان يصدق به عليهم قال ومن هذا ما ينذر بعينه الي الذي  
 المعروف بمرجان فان ما يجمع من يشتم علي جماعة معلومين  
 وهذا محمول علي الرف اقتضي ذلك بغير النذر عليه ولا شك انه اذا  
 كان عرف حمل عليه وان لم يكن عرف يظهر ان يحى فيه خلاف وجهين احدهما  
 لا يصح النذر لانه لم يشهد له الشرع بخلاف الكعبة والحجرة الشريفة  
 والثاني يصح اذا كان مشهورا بخبر وعلي هذا ينبغي ان يصرف في مصا  
 الخاصة به ولا يتعداها والا قرب عندي بطلان النذر لما سوى الكعبة  
 والحجرة الشريفة والمساجد الثلاثة لعدم شهادة الشرع لها وان من  
 خرج من ماله عن شيء لها واقتضي الرف صرفه في جهة من جهاتها صرف اليها  
 ولخصت به والله اعلم وحيد علي نسخ بخط المؤلف رحمه الله تعالى ما صور  
 صنفته في يوم السبت والاحد الرابع والعشرين من شهر رجب الفزد عام اربعة  
 وخمسين وسبعمائة بظاهر دمشق وكتبت هذه النسخة في شهر رمضان المعظم  
 سنة مائة المذكورة اهدتها الي المدينة الشريفة تكون وقفا هناك وقد  
 وقعها لذلك وكتب علي ابن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف ابن موسى ثم تمام  
 السبكي عمه له وللمسلمين والحمد لله رب العالمين

حكم عن الكعبة  
 والحجرة  
 التي يهدى اليها

جامع النسخ  
 المكتبة  
 في دار  
 الخزانة  
 في دار  
 الخزانة

بلغت  
 غايته  
 في  
 النسخ



